مجلة المختار للعلوم الإنسانية 30 (1): 238-266، 2015

Research Article Open Access

حكومة فكينى في ليبيا 1963 – 1964م الإنجازات والتحديات

عاشور ونيس سليمان

Doi: https://doi.org/10.54172/wkzc6h94

المستخلص : تتناول هذه الدراسة حكومة فكينى في ليبيا خلال الفترة من 1963 إلى 1964م، وتركز على الإنجازات والتحديات التي واجهتها. تتضمن الدراسة سيرة ذاتية لرئيس الحكومة، محى الدين محمد فكينى، وتسلط الضوء على تشكيل الحكومة والأسباب التي دفعت لاختياره. كما يتم استعراض تشكيل الوزارة وتغييراتها، وبعض الإشاعات التي سبقت الإعلان الرسمي عنها. يتم تسليط الضوء أيضًا على الوزراء الذين تم الاحتفاظ بهم من الحكومة السابقة والوزراء الجدد الذين تم تعيينهم في الحكومة. تتطرق الدراسة أيضًا إلى الإنجازات والتحديات التي واجهت الحكومة خلال فترة ولايتها. يهدف هذا الملخص إلى تقديم نظرة عامة موجزة عن البحث ومحتواه.

الكلمات المفتاحية: حكومة فكينى - ليبيا - 1963-1964م - التحديات

Fekini Government in Libya 1963-1964: Achievements and Challenges

Abstract: This research focuses on the Fekini Government in Libya during the period from 1963 to 1964, highlighting its achievements and challenges. It provides a biography of the Prime Minister, Muhieddin Mohammed Fekini, shedding light on the formation of the government and the reasons behind his selection. The study also examines the composition and changes within the cabinet, as well as the rumors preceding its official announcement. It highlights the ministers retained from the previous government and the new ministers appointed. The research also discusses the accomplishments and challenges faced by the government during its tenure. This abstract aims to provide a brief overview of the research and its content.

Keywords: Fekini Government - Libya - 1963-1964 - Challenges

The Author(s) 2023. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

السيرة الذاتية لرئيس الحكومة :-

هو محى الدين محمد فكينى ، والده محمد أحد شيوخ قبيلة أولاد عابد بمنطقة (الرجبان) بالجبل الغربي من ليبيا (جبل نفوسه) ، وقد أضطر والده إلى الانسحاب إلي أقليم فزان بالجنوب الليبي مع العديد من المجاهدين بعد أنحسار المقاومة الليبية للطليان في أقليم طرابلس وهناك في أقليم فزان وُلد محى الدين فكينى عام 1925م وبعد أربع سنوات من ولادته هاجرت أسرته الي تونس ، وهناك تعلم محي الدين فكينى في المدارس التونسية ، ثم أرسل في بعثة دراسية على نفقة الحكومة الفرنسية وحصل على شهادة الدكتوراة بالحقوق من جامعة السوربون بباريس عام 1953م .

واجاد فكينى اللغات الانجليزية والفرنسية والايطالية ، وأصبح من الصفوة المثقفة في ليبيا آنذاك وفور عودته إلي ليبيا عين موظفاً بالادارة القانونية بوزارة الخارجية ، ثم جرى نقله إلى حكومة ولاية طرابلس حيث جرى تعيينه ناظراً للعدل بالولاية في يوم 3 – 3 – 1953م ، ثم ناظراً للداخلية في 5 – 7 – 1954م . ثم عاد الي نظارة العدل بالولاية مرة أخرى في 4 – 12 – 1954.[1]

نُقل بعد ذلك الدكتور فكينى للعمل كمستشار بوزارة الخارجية (الاتحادية) منذ 26 – 4 – 1955م ، ورُقى إلي درجة وزير مفوض بالوزارة في نفس السنة ، ثم أدخله بن حليم (رئيس الحكومة آنذاك) في وزارته وزيراً للعدل الى أن قدمت هذه الوزارة إستقالتها في يوم 26 – 5 – 1957م .

وبعد ذلك عُين فكينى سفيراً لليبيا في مصر يوم 12 – 10 – 1957م . وبعد عام وتحديداً يوم 11 – 11- 1958م عين سفيراً لليبيا بالولايات المتحدة الأمريكية ليشغل في نفس الوقت منصب ممثل ليبيا الدائم لدى هيئة الأمم المتحدة بنيويورك وبقى في هذا المنصب حتى تشكيله للحكومة .[2]

---

[1]- محمد يوسف المقريف : ليبيا بين الماضى والحاضر صفحات من التاريخ السياسي دولة الاستقلال 1963-1969م ، ج(2) ، ط(1) ، مكتبة وهبه ، القاهرة ، 2006م ، ص157 .

[2]- محمد يوسف المقريف : المرجع السابق ، ص157 .

أولاً : تشكيل الحكومة :-

وعن أسباب إختيار فكينى لتشكيل الحكومة يذكر مجيد خدورى في كتابه ليبيا الحديثة ان فكينى عرُف عنه الناس إنه من الصفوة المتعلمة واشترك في بعض جلسات الأمم المتحدة كرئيس للوفد الليبي فأعطى انطباعاً حسناً في الاوساط الدبلوماسية ، فمن الطبيعي أن يجلب إليه الأنظار ولاسيما أن اسمه كان يذكر بالثناء والشكر فعلق في ذهن الملك انطباع بأنه إذا ترأس الحكومة الجديدة فسيقوم بإصلاحات تكون ليبيا في أشد الحاجة إليها . ولذا أختار الملك فكينى كرئيس جديد للحكومة .[3]

على أية حال جرى الحديث عن تشكيل هذه الحكومة منذ منتصف شهر فبراير 1963م عندما أستدعى الديوان الملكي الدكتور فكينى من واشنطن إلى طرابلس على وجه السرعة .

وامضى فكينى قرابة الشهر بطرابلس قبل أن يتم الإعلان رسمياً عن تشكيله الوزارة الجديدة خلفاً لحكومة محمد عثمان الصيد . وخلال شهر وبعد المشاورات التى عقدها الدكتور فكينى مع الملك ادريس بخصوص تكليفه أخذى يجرى اتصالاته ببعض الشخصيات السياسية من أجل دعوتها للمشاركة معه في الوزارة الجديدة وهذا ما أشاع خبر هذه الحكومة الجديدة قبل الاعلان عنها رسمياً .[4]

وأمام تلك الإشاعات قدم محمد عثمان الصيد أستقالته يوم 19-3-1963م فقبلها الملك وفي نفس اليوم اصدر الملك مرسوما ملكياً بتعيين حكومة فكينى ، وتعتبر هى الحكومة السادسة في تاريخ الحكومات في عهد المملكة الليبية .[5]

وقد أبقى الدكتور فكينى على خمس وزراء من الوزارة السابقة فى مناصبهم بأستثناء عمر محمود المنتصر الذي نقله من وزارة الخارجية إلى وزارة العدل . فقد احتفظ فكينى بوزارة الخارجية بالإضافة إلى رئاسة الوزراء ، وادخل على الوزارة ثمان وزراء جدد هم : منصور بن قدارة ، ومحمد الكريكشى ، سيف النصر

---

[3]- مجيد خدورى : ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي ، ت نقولا زياده ، (م) ناصر الدين الاسعد ، دار الثقافة ، بيروت ، 1966م ، ص321.

[4]- محمد الهادى عبدالله بوعجيله : كفاح الشعب الليبي من اجل الاستقلال والوحدة (1939-1963م) ، ج (1) ، دار ومكتبة الشعب مصراته ، 2012م ، ص556 .

[5]- محمد الهادى بوعجيله : المرجع السابق ، ص557 .

عبدالجليل ، محمد ياسين المبرى ، حامد أبو سريويل ، أحمد فؤاد شنيب ، المهدى بوزو (من الطوارق) ، على الحسومى (من البربر) وستة من هؤلاء الثمانية من حملة شهادات جامعية وتلقوا تدريبات بالخارج وهى أعلى نسبة من هذا النوع عرفتها أى من الوزرات السابقة .[6] وادخل فكينى تعديلا واحدا على وزارته فقام بتكليف الدكتور على نور الدين العنيزى ، وزيراً لشؤون البترول خلفاً للدكتور وهى البورى الذى كان قد عُين في 11 – 9 – 1963م مندوباً لليبيا لدى الأمم المتحدة .[7]

وتم توزيع الوزارات على النحو التالي[8] :-

- محى الدين فكينى رئيساً للوزارء ووزيراً للخارجية
- منصور بن قدارة وزيراً للمالية والاقتصاد الوطنى
- وهبى البورى وزيراً لشؤون البترول
- حامد العبيدي وزيراً للتخطيط والتنمية
- ونيس القذافي وزيراً للداخلية
- سيف النصر عبدالجليل وزيراً للدفاع
- محمد الكريكش وزيراً للصناعة
- عمر محمود وزيراً للعدل
- أحمد البشتى وزيراً للصحة
- المهدي بوزو وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية
- محمد ياسين المبرى وزيراً للمواصلات والأشغال العامة
- حامد أبو سريويل وزيراً للصناعة والثروة الحيوانية
- أحمد فؤاد شنيب وزيراً للمعارف

6- سالم الكبتى : ليبيا مسيرة الاستقلال (وثائق محلية ودولية) ، ج (3) ، ط(1) ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، دار الساقية ، بنغازى ، 2012م ، ص1414 .

7- محمد يوسف المقريف : المرجع السابق ، ص ص 186،167 .

8- سالم الكبتى : المرجع السابق ، ص1414 .

- عبداللطيف شويرف وزيراً للإنباء والإرشاد
- على الحسومى وزيراً للدولة للشؤون البرلمانية والمؤتمرات

وقد أستبشر الناس خيراً بهذه الوزارة الجديدة فقد ذكر بشير السنى في مذكراته التى نشرها عن العهد الملكى في ليبيا (أن الدكتور فكينى شخصية معروفة وسمعته جيدة وهو يحمل أرقى الشهادات في القانون من فرنسا وهو من عائلة معروفة منذ ايام الجهاد الليبي ، وقد قوبل تعيينه بالترحيب ، وخاصة في ولاية طرابلس ، ولكنه لم يكن معروفاً في برقة) .[9]

ويذكر وهبي البورى الذى تقلد وزارة البترول في هذه الحكومة في مذكراته (... ضمت الوزارة الجديدة مجموعة من الشبان المثقفين من ذوى السمعة الطيبة والمقدرة الإدارية ، وأمل الناس خيراً في الوزارة الجديدة واعتبروها تحولاً هاماً في تاريخ البلاد ، فلأول مرة يتولى الوزارة عنصرٌ شاب[10] لا ينتمي لطبقة الحكام التقليديين السابقين) .[11]

ويذكر خدورى أن البلاد أستبشرت بحكومة فكينى .[12] ولعله زاد في استبشار الناس بالحكومة الجديدة البيان الذي ألقاه الدكتور فكينى بعد يوم من الإعلان عن تشكيل حكومته وذلك يوم 20 – 3 – 1963م والذي أوضح فيه خطة حكومته القائمة على (... التفانى ، ونظافة اليد والضمير ، وبراءة الذمة ، والترفع عن المصالح الشخصية ، واستغلال النفوذ ، وفتح أبواب الحرية للشعب الليبي ، والتعاون الليبي ، والتعاون الأكيد مع الدول العربية شرقاً وغرباً) .[13]

ثانياً : الانجازات :-

أ- إلغاء النظام الاتحادى الفيدرالى وقيام الوحدة الليبية 25 أبريل 1963 .

ب- اطلاق خطة للتنمية في ليبيا عرفت بالخطة الخمسية 1963 – 1968م .

---

[9]- بشير السنى المنتصر : مذكرات شاهد على العهد الملكى ، ط (2) ، دار الكتب الوطنية ، بنغازى ، 2012م ، ص 130 .
[10]- عند كُلف فكينى بتشكيل الحكومة كان عمره ثمان وثلاثون سنة : محمد يوسف المقريف ، المرجع السابق ، ص157 .
[11]- وهبى البورى : ذكريات حياتي ، ط (1) ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي ، 2013م ، ص237 .
[12]- مجيد خدورى : المرجع السابق ، ص237 .
[13]- سامى حكيم : حقيقة ليبيا ، ط (2) ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1970م ، ص303 .

ج- إعلان قانون البنوك والتطورات العمالية والصناعية والتجارية .

ونتحدث عنها بالتفصيل كلاً على حدة كالتالي :-

أ-إلغاء النظام الاتحادى الفيدرالى وقيام الوحدة الليبية 25 أبريل 1963

في أول أجتماع لمجلس الوزراء صرح رئيس الحكومة فكينى أنه أتفق مع الملك على ثلاث قضايا ، إلغاء النظام الاتحادى وتوحيد البلاد ، واتخاذ طرابلس عاصمة للدولة والبيضاء عاصمة علم ، وإشعاع ، ومصيف .[14]

وخلال البيان الذى القاه فكينى أمام البرلمان الليبي يوم 31 – 3 – 1963م ، سارع إلى الإعلان عن نية الحكومة ، وبالطبع بعد التشاور مع الملك ، في تقديم مشروع بإدخال عدد من التعديلات على دستور 1951م يتعلق معظمها بإلغاء النظام الاتحادى القائم وتحقيق وحدة البلاد . وبالفعل قدمت الحكومة في يوم 14 – 4 – 1963م مشروعها الذى وعدت به البرلمان ، فصادق بالإجماع عليه في اليوم التالي . وأحاله إلى مجلس الشيوخ الذي قام بدوره بالمصادقة بالإجماع عليه في اليوم نفسه ومع حلول 22 – 4 – 1963م كانت المجالس التشريعية للولايات الثلاث قد صادقت على التعديلات ، ومن ثم فقد صدر مرسوم ملكى بقانون مؤرخ في 25 – 4 – 1963م ويحمل الرقم (1) لسنة 1963م .[15]

ونتعرف هنا على هذه التعديلات من خلال التعديلات المقترحة في المذكرة الإضاحية على النحو التالي[16] :-

1- أنه روعى الابقاء على نظام المجلسين النواب والشيوخ

2- ولما كان مجلس الشيوخ الحالى مشكلاً على اعتبار أن الدولة قائمة على النظام الاتحادى ومثلث فيه الولايات على قدم المساواة فإن الانتقال إلى نظام الوحدة من شأنه أن يغير الاساس الذى تكون بمقتضاه

---

[14]- وهبى البورى : المرجع السابق ، ص237 .
[15]- محمد يوسف المقريف : المرجع السابق ، ص182 .
[16]- سامى حكيم : المرجع السابق ، ص ص 96،97 .

مجلس الشيوخ فأصبحت القاعدة لهذا التشكيل الجديد هى تعيين جميع أعضاء مجلس الشيوخ من قبل الملك مما يقوى الإدارة الأساسية في البلاد حيث يكون إلى جانب النواب المنتخبين أشخاص يستطيعون بمكانتهم وكفايتهم ، وسابق خدماتهم أن يساهموا بآرائهم السديدة وتجربتهم المثمرة في خدمة المصلحة العامة . وقد حدد مجلس الشيوخ بأربعة وعشرين عضواً كما كان عليه في السابق .

3- بخصوص الإدارات المحلية حذفت مواد الفصل العاشر من الدستور بشأن الولايات ، إذ لم يبق محل للأبقاء على نظام الولايات في ظل الوحدة ، واستعيض عنه بنظام قسمت بمقتضاه المملكة الليبية إلى وحدات إدارية تكفل بتنظيمها القانون .

4- وبالنسبة للسلطة التنفيذية فإن الرئيس الأعلى هو الملك استمراراً للوضع الحالى يحكم بواسطة الوزراء ، عدا اختصاص مجلس الوزراء للوضع الحالى الجديد شاملاً لكل بقاع الدولة في جميع الأعمال التنفيذية ، وألغيت تبعاً لذلك المجالس الإدارية في الولايات ، وانتقلت كافة اختصاصاتها إلى مجلس الوزراء .

5- وفيما يتعلق بالسلطة القضائية في الدولة فتتولاها المحكمة العليا والمحاكم الأخرى من مدنية وشرعية وغيرها على اختلاف درجاتها وتصدر أحكامها باسم الملك وفق الدستور والقوانين ، وقد اقتضى تعديل الدستور الجديد تصحيح بعض النصوص أو تعديلها أو ضبط صياغتها أو إلغائها .

كما ذكر فكينى في هذا الخطاب : (... أن الوحدة هى طريق الخير وطريق البروسوف تكون نتائجها مثمرة وحسناتها محققة وخيراتها شاملة لكل المواطنين) .[17]

ومن أهم ما أتت به هذه التعديلات الجديدة على مواد الدستور الليبي ما يلي [18] :-

- تعديل المادة (2) من الدستور بإلغاء النظام الاتحادى وأصبح اسم الدولة المملكة الليبية بدل (المملكة الليبية المتحدة) .

---

[17]- سامى حكيم : المرجع السابق ، ص 100.

[18]- مالك محمد عبيد أبو شهيوه : النظام السياسي في الفترة مابين 1951-1969م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1977م ، ص87 ، محمد يوسف المقريف : المرجع السابق ، ص ص 182-185 .

- تعديل المادة (3) من الدستور وأصبحت تنص على أن المملكة الليبية جزء من الوطن العربي وقسم من القارة الأفريقية .
- تعديل المادة (40) اصبحت تنص على ان السيادة لله وهى بإرادة الله وديعة للأمة والامة مصدر السلطات .
- تعديل المادة (68) الخاصة بالملك تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة (الجيش وقوات الأمن معاً) .
- تعديل المادة (71) وهى خاصة بالملك وله الحق في منح الالقاب والرتب والأوسمة وغيرها .
- تعديل المادة (102) بما يجييز للمرأة الليبية أن تمثل نصف المجتمع بمشاركتها في الانتخابات .
- تعديل المواد (79) (90) الخاصة بالوزراء ورئيس الوزراء من القسم عند تولى مناصبهم ، وعدم توليهم أى وظيفة عامة أو شراء أو تأجير شي من أملاك الدولة أثناء فترة وجودهم في مناصبهم الوزارية .
- تعديل المادة (94 ، 96 ، 98) المتعلقة بمجلس الشيوخ بحيث أصبح المجلس يتألف من 24 عضواً يعينهم الملك ويشترط في عضو مجلس الشيوخ بالإضافة الى الشروط السابقة وصوله الى أربعين سنة من عمره ، واصبحت مدة عضوية مجلس الشيوخ ثمانى سنوات ، ويجدد اختيار نصف اعضاء هذا المجلس كل أربع سنوات .
- ألغيت المواد من (141 – 185) بشأن المحكمة العليا الاتحادية واستعيض عنها بمواد أخرى في الفصل الثامن من الدستور المتضمن للسلطة القضائية .

وهكذا بعد هذه التعديلات الدستورية اصبحت ليبيا مقسمة إدارياً إلى عشر محافظات لها صلاحيات محددة وتحت الأشراف التام للحكومة المركزية .[19] ويذكر بن حليم في مذكراته أن المغرضون اشاعوا إن تلك الإصلاحات تمت تحت ضغط الشركات النفطية ودولها الغربية ويضيف بن حليم لا يخالجنى أدنى شك في أن الفضل الأكبر في تلك الإصلاحات إنما يعود الى الملك إدريس نفسه ، فقد أقتنع بهذه الاصلاحات وألغى النظام

---

[19]- نيكولاى إيليتش بروشين : تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م ، (ت . ق) عماد حاتم ، ط (2) ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، 2001م ، ص 505.

الاتحادى الذى أرهق ميزانية الدولة بتكاليفه الباهضة ، ثم تولى رئاسة الوزراء شاب متحرر مثقف ساعد وعجل بتلك الاصلاحات مما أكسبه شعبية كبيرة .[20]

وقد قوبل إلغاء النظام الاتحادى وقيام الوحدة الليبية بترحيب كبير من الاهالى في ليبيا ومن قبل الصحافة الليبية . ويذكر خدورى في هذا الصدد :

(واظهر الشعب حماسة بالغة لهذا الإنجاز الوطنى الذى زاد فى سمعة الوزارة الفكينيه) .[21] ويضيف خدورى (بدأ فكينى عهده بداية حسنة فقد كانت البلاد تواقة الى رجل مصلح يريد الخير لبلاده) [22]على حد وصفه .

ويقول بن حليم في هذا الشأن (وقد زاد تعديله للدستور شعبية فكينى زيادة كبيرة ، فقد قوبل إلغاء النظام الاتحادى بحماسة وتأييد عظيم وتقدير شعبي عارم للملك الذى أوفى بعده وحقق لأغلبية الشعب النظام الذى كانوا يأملون به) .[23]

واعلنت حكومة فكينى يوم 27 – 4 – 1963م يوم عطلة رسمية في البلاد ابتهاجاً بالوحدة ، كما قررت اختيار الخامس من مايو عيداً للوحدة . وخلال ذلك اليوم كان من مظاهر الاحتفال بعيد الوحدة في مدينة طرابلس قيام رئيس الوزراء بتوجيه كلمة بهذه المناسبة . وقد شاركت في هذا الاحتفال مجموعة من نوادى طرابلس الرياضية ، والمدارس والاتحادات ووحدات من الكشافة [24] .

أ- الخطة الخمسية للتنمية (1963 – 1968م) :-

---

[20]- مصطفى بن حليم : صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي (مذكرات رئيس وزراء ليبيا الاسبق) ط (5) ، الهانى لندن 1992م ، ص 135 .
[21]- مجيد خدورى : المرجع السابق ، ص 355 .
[22]- نفس المرجع ، ص 355 .
[23]- مصطفى بن حليم : ليبيا إنبعاث أمة وسقوط دولة ، ط (1) ، منشورات الجمل ، كولونيا المانيا ، 2003م ، ص 288 .
[24]- محمد يوسف المقريف : المرجع السابق ، ص 291 .

من الأمور التى ساعدت في تسهيل انطلاق هذه الخطة في فترة وجيزة من بداية هذه الحكومة أن الخطة الخمسية جرى العمل على إعدادها في عهد الحكومة السابقة حكومة الصيد وكان أول إجراء قامت به حومة فكينى بخصوص هذه الخطة تشكيل (لجنة مؤقتة) كلفها بمراجعة مشروع الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية برئاسة وزير التخطيط والتنمية حامد العبيدي ، وعضوية كل من وكيل وزارة المالية خليفة موسى ورئيس مجلس الإعمار السابق عبدالله سكته والدكتور أحمد عتيقه من بنك ليبيا ، كما أستعانت اللجنة بالعديد من المستشارين الاجانب منهم الدكتور نريان براساد الذى ترأس بعثة البنك الدولى للإنشاء والتعمير لدراسة الاقتصاد الليبي في عام 1959م . وفي الرابع والعشرين من شهر يونيو 1963م قدمت حكومة فكينى إلى مجلس النواب في يوم 15 – 7 – 1963م وصدر مرسوم ملكى بخصوصه في 20 – 8 – 1963م بالقانون رقم 8 لسنة 1963م بإجمالى مخصصات مالية بلغت نحو (169) مليون جنيه ليبي اعتباراً من السنة المالية 1963 – 1964م التى كانت قد بدأت في 1 – 4 – 1963م [25].

[25]- محمد يوسف المقريف : المرجع السابق ، ص 187 .

وقد حُددت أهداف تلك الخطة في الآتي :-

1- ضمان الإسراع بتحسين مستوى المعيشة لليبيين وبخاصة الفئات ذات الدخل المحدود الذين لم يتمكنوا من الاستفادة من الرخاء الاقتصادى .

2- إعطاء اهتمام خاص لقطاع الزراعة باعتباره المصدر الرئيسى لسد حاجات المستهلك الليبي وبأعتباره أيضاً مصدر الدخل والعمل لغالبية المواطنيين . مع توجيه اهتمام مناسب للصناعة والعمل على زيادة انتاجية وكفاءة العمال والمزارعين وتشجيع القطاع الخاص للأستثمار في هذين المجالين .

3- تمكين القطاع العام الحكومى من استمرار الاستثمار في الخدمات التعليمية والصحية والمواصلات والاسكان مع بقية القطاعات الأخرى التى تعتبر ضرورية من أجل التعجيل بالنمو الاقتصادى .

4- تطوير المناطق الريفية من خلال إقامة المشروعات الانتاجية والخدمية فيها ، مما يساعد على ضمان انتظام تشغيل سكان هذه المناطق والاستفادة من قدراتهم الإنتاجية وتحقيق زيادة في دخولهم بشكل يحقق العدالة في توزيع الدخل القومى ويحد من هجرتهم إلى المدن .

5- تنظيم حركة وسياسة الاستيراد بما يحول من جهة دون استيراد أية سلع ومواد يمكن إنتاجها داخل البلاد ، وبما يحد من معدلات التضخم والعمل على زيادة الأنتاج المحلى .

6- إتخاذ كافة الترتيبات والمعايير النقدية والمالية والتجارية التى يُرى ضرورتها من أجل ضمان زيادة الإيرادات والعائدات وضبط ترشيد النفقات .

7- إتخاذ الخطوات اللازمة لسد الفراغ والنقص القائم في مجال توفير المعلومات والبيانات الاحصائية اللازمة للعملية التخطيطية وذلك بدعم الاجهزة الاحصائية القائمة وإجراء المزيد من الدراسات والبحوث [26].

وقد تم توزيع المخصصات من هذه القيمة المقدرة بـ 169 مليون جنيه ليبي على خمس سنوات من 1963 – 1968م وخصص بذلك مبلغ 21 مليون جنيه ليبي للعام المالى 1936 – 1964م والذي يبدأ من شهر أبريل من عام 1963م . وقسمت المبالغ الخاصة بالقطاعات كل على حدة من المبلغ الكلي 169 مليون جنيه مثل قطاعات الزراعة والصناعة والاقتصاد الوطنى والمواصلات والتعليم والصحة وباقى القطاعات الاخرى . ومع نهاية عام 1963م تم طرح عدد من المشروعات ، كما جرى الدعوة لتقديم مناقصات بشأن عدد آخر من المشروعات ، وتم في الوقت نفسه تكليف بعض المكاتب الاستشارية الأجنبية بإعداد المسموح والدراسات الأولية لعدد آخر من المشروعات التى تخص السنة المالية الجديدة . وخلال عام 1963م شُرع التنفيذ الفعلى لعدد من المشاريع التى تم إقرارها [27].

جـ - قانون البنوك والتطورات العمالية والصناعية والتجارية :-

- قانون البنوك 15 – 4 – 1963م

بموجب هذا القانون اصبح بنك ليبيا – الذى تأسس عام 1955م – بنك ليبيا المركزى واعطى له الحق المطلق في الإصدار النقدى ، الذي كان يمكن أن يتحقق داخل شرط كفالة النقود الورقية بنسبة 25% بالذهب و 15% بالأوراق الحكومية الثمينة والموجودات الاجنبية في عملات اجنبية قابلة للتحويل . وقد عهد للبنك بمهام تنسيق

[26]- محمد يوسف المقريف : المرجع السابق ، ص ص 187 ، 188 .
[27]- محمد يوسف المقريف : المرجع السابق ، ص ص 193-195 .

تداول العملة في البلاد ودعم استقرار الجنية الليبي وتنظيم حجم التمويل المصرفى ومهام الرقابة النقدية ورقابة نشاط المصارف الاجنبية [28].

وبغية الاشراف على نشاط المصارف التجارية الاجنبية قام البنك المركزى بوضع الحد الأعظم المسموح به من مستوى النسب على الدفع لقاء الودائع والاستلام لقاء السلف المعطاه . كما حدد معدل إحتياجات المصارف التجارية في حساباتها وحسابات البنك الوطنى . وكان على المصرف التجارى الاجنبي طبقاً لقانون سنة 1963م أن يحصل على رخصة وزارة المالية من أجل الحصول على حق ممارسة نشاطه بالبلاد [29].

كما ان ملحق قانون البنوك الذي إتخذ في نوفمبر سنة 1963م ألزم جميع البنوك الاجنبية بالقيام بعملية (التليبب) أى وضع البنوك الاجنبية بالأسماء الليبية وجعل مديريها من الليبيين [30].

وحتى تلك الفترة كان هناك عشرة مصارف عاملة في ليبيا منها ثمانية مصارف أجنبية ومصرفان ليبيان هما : الوطنى والزراعى . وكان نظام القروض في ليبيا مرتبطاً أوثق الارتباط بالمصارف الاجنبية .[31] وبذلك ضربت قوانين سنة 1963م التى فرضت على المصارف سياسة التليبب مواقع المصارف الاجنبية [32].

وقد أتاحت هذه القوانين للمصارف المحلية عن طريق تعديل المتطلبات المتعلقة برأس المال الاحتياطي ، فرصة الاستقلال عن مراكزها الرئيسية بغية إقامة نظام مصرفى وطنى متكامل مستقل يهيمن عليه بنك ليبيا المركزى ، وقد خول هذا القانون بنك ليبيا المركزى سلطات كبيرة كمصرف مركزى يستطيع بموجبها الإشراف على البنوك التجارية العاملة في البلاد ، وأن يضع سياسة الائتمان ، وأن يراقب تنفيذها بسلطاته

---

[28]- نيكولاى بروشين : المرجع السابق ، ص 419 .
[29]- نيكولاى بروشين ، نفس المرجع السابق ، ص 419 .
[30]- نفس المرجع ، ص 420 .
[31]- نفس المرجع ، ص 418 .
[32]- نفس المرجع ، ص 425 .

الخاصة بالتفتيش على هذه المصارف وحفظ إحتياجاتها النقدية . وكان لهذا دور في تليبب خمسة من البنوك العاملة في ليبيا [33].

- أما في مجال العمال :- ففى عام 1963م أعيد تنظيم الاتحاد العام لنقابات العمال اليبيين وصار يسمى الاتحاد الوطنى لنقابات العمال واختير سالم شيته ليكون أمينه العام ، وذلك في ظل المعطيات الجديدة بتغيير النظام السياسي في ليبيا من نظام إتحادى فيدرالى الى وحدة كاملة في عهد حكومة فكينى الذى أشاع جواً من الطمأنينة ، وانتفت الكثير من مظاهر الحكم التعسفية السائدة في البلاد .[34] على حد وصف بروشين المؤلف الروسى ، وخلال سنة 1963م أصدرت حكومة فكينى قراراً برفع الأجور لعمال الحكومة تمشياً مع غلاء المعيشة ؛ ولمنع تسرب موظفى الحكومة للأعمال الأخرى (النفطية) ، ورفعت الأجور سواءً أكان ذلك شهرياً أم يومياً بالنسبة التالية [35] :-

- 20 % للعمال الذين يزيد مجموع ما يتقاضون من أجر عن أيام الشهر الواحد على 15 جنيهاً ولا يتجاوز 20 جنيهاً .
- أما العمال الذين يبلغ مجموع أجرهم الشهرى 15 جنيهاً فأقل فيسرى في شأنهم قرار رفع الحد الأدنى للأجور .
- 15 % للعمال الذين يزيد أجرهم الشهرى عن 20 جنيهاً ولايتجاوز 35 جنيهاً .
- 10 % لعمال الذين يزيد مجموع ما يتقاضونه من أجر عن أيام الشهر الواحد عن 35 جنيهاً ولا يتجاوز 50 جنيهاً .
- 8 % للعمال الذين يزيد مجموع ما يتقاضونه من أجر عن 50 جنيهاً .

واعترافاً من حكومة فكينى بتدنى مستويات الأجور التى لم تعد تتناسب مع تكاليف المعيشة لجأت إلى إصدار قرار في 31 ديسمبر 1963م برفع الحد الأدنى لأجور العمال العاديين العاملين باليومية ، وبغية إلزامية هذا

---

[33]- عبدالمنعم البيه : النقود والمصارف – مع دراسة تطبيقية لها في ليبيا ، ط (2) ، منشورات الجامعة الليبية ، كلية الاقتصاد والتجارة ، بنغازي ، 1970م ، ص ص 309،310 .

[34]- نيكولاى بروشين : المرجع السابق ، ص 487 .

[35]- أسمهان ميلود معاطى : التأثيرات النفطية على البنية الاجتماعية في ليبيا 1955-1969م ، ط (1) ، المركز الوطنى للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس ، 2004م ، ص ص 224،225 .

القرار أصدرت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية منشوراً ألزمت فيه الشركات العامة والخاصة بضرورة تطبيق هذه الزيادة على العاملين لديها [36].

- أما في مجال الصناعة والتجارة :- رأى فكينى تقليل الاعتماد على الشركات الاجنبية واخضاع إقتصاد البلاد لإشراف الحكومة بصورة أقوى [37].

وخلال سنة 1963م أصدرت حكومة فكينى قانونا بتأسيس مؤسسة التنمية الصناعية لغرض تشجيع الصناعة عن طريق الدراسات والبحوث مع منح القروض للصناعات القائمة الجديدة [38]. وخلال نفس السنة تم استكمال إنشاء منطة (للتجارة الحرة) في ميناء طرابلس وخُصصت للتأجير في نفس السنة واصدرت حكومة فكينى كذلك قراراً بموجبة أعتبرت موانىء كل من طرابلس ، زوارة ، الخمس ، مصراته ، سرت ، والسدرة موانىء رئيسية بغية تطويرها بحيث يتم تنشيط الصغيرة وتوسيع وتحسين التسهيلات بالكبيرة .

كما منحت حكومة فكينى خلال شهر يونيو 1963م ترخيصاً لشركة الأسمنت الوطنية (قطاع خاص) للبحث عن المواد الأولية اللازمة لصناعة الاسمنت في منطقة الخمس [39].

أما أهم الصناعات التى أنتعشت خلال فترة حكومة فكينى فهي صناعة النفط فقد ارتفعت صادرات البترول خلال ذلك العام 1963م وبذلك تغير نمط التجارة الخارجية الليبية بشكل هائل ولأول مرة في تاريخ ليبيا تجاوزت قيمة صادراتها ، ومن البترول الخام بالدرجة الاساسية قيمة وارداتها ومع نهاية عام 1963م اصبح

---

[36]- نفس المرجع ، ص 239 .
[37]- صلاح العقاد : ليبيا المعاصرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، المطبعة الفنية ، القاهرة ، 1970م ، ص 149 .
[38]- أسمهان ميلود معاطى : المرجع السابق ، ص 181 .
[39]- محمد يوسف المقريف : المرجع السابق ، ص 207 .

ينظر لليبيا على إنها من الدول المنتجة للنفط [40] ، وبطبيعة الحال لايمكن أن ننسب هذا الإنجاز لهذه الحكومة على وجه الخصوص فقد كان هذا تطوراً طبيعياً ناجما عن اكتشاف النفط وزيادة إنتاجه .

وقد أهتمت حكومة فكينى بمجال النفط بعد أن أصبحت ليبيا دولة منتجة ومصدرة له : فقد عرفت حكومة فكينى وزيرين لشؤون البترول هم الدكتور وهبى البورى الذى ظل يشغل هذا المنصب منذ عهد الحكومة السابقة لحكومة فكينى واحتفظ به فكينى في نفس الوزارة . ثم تعيين الدكتور على نور الدين العنيزى وزيراً جديداً لشؤون البترول في 13 – 11 – 1963م بعدما تم تعيين وهبى البورى مندوباً دائماً لليبيا لدى هيئة الأمم المتحدة [41].

وكان من أبرز الخطوات التى أتخذتها حكومة فكينى في إطار تنظيم شؤون البترول إصدارها في يوم 16 – 7 – 1963م للقانون رقم 6 لسنة 1963م بموجبه تم انشاء المجلس الأعلى لشؤون البترول بوزارة البترول برئاسة وزير شؤون البترول . وقد تشكل هذا المجلس بالفعل يوم 18 – 11 – 1963م وجرى ألغاء (لجنة البترول) وذلك يوم 11 – 8 – 1963م ونقلت جميع أموالها الى وزارة المالية . كما جرى نقل كافة موظفيها إلى وزارة شؤون البترول وخلال عهد حكومة فكينى وصل الانتاج النفطى سنة 1963م إلى 169 مليون برميل مقارنة بـ 67 مليون برميل خلال سنة 1962م [42]. ومع أن البترول كان أهم المجالات الصناعية والتجارية التى ركزت عليها حكومة فكينى الا إنه وفي مجال التجارة الخارجية ايضاً وقعت حكومة فكينى اتفاقية للمبادلات التجارية مع الاتحاد السوفيتي تعهد الأخير بموجبها أن يستورد من ليبيا منذ تاريخ توقيع الاتفاقية في 30 – 5 – 1963م . محاصيل زراعية والعديد من الصادرات الليبية من الثروة الحيوانية مقابل صادرات سوفيتية من مواد البناء والحديد والآلات الزراعية [43].

---

[40]- نيكولاى بروشين : المرجع السابق ، ص 507 .
[41]- سالم الكتبى : المرجع السابق ، ص 1414 .
[42]- محمد يوسف المقريف : المرجع السابق ، ص ص 196-199 .
[43]- نفس المرجع ، ص 207 .

ويذكر بروشين أن ليبيا أصبحت منذ عام 1963م دون حاجة للمساعدة المالية من الدول الغربية ففى ذلك العام سجلت لأول مرة في تاريخ استقلالها رصيداً تجارياً ايجابياً ووصل حجم الواردات 85.3 مليون دينار ليبي [44].

وخلال تقديم مشروع الميزانية العامة للعام 1963 – 1964م ، قدمت الحكومة الليبية في يوم 24 – 6 – 1963م ميزانية ذلك العام التى أقرها البرلمان الليبي بعد يومين من تقديمها وبلغ أجمالى إعتماداتها نحو 45 مليون جنيه ليبي وهى تساوى أكثر من ثلاثة أضعاف اعتمادات الميزانية العامة للعام المالى السابق [45].

هذا فيما يخص انجازات حكومة فكينى السياسية والاقتصادية ، اما في مجال الحريات فيذكر خدورى أن الدكتور فكينى استطاع ان يثير اهتمام عامة الشعب ببضعة بيانات القاها على العمال وطلاب المدارس وغيرهم وعد فيها بالإصلاح وبمنح الحريات . وبالفعل اجاز صدور بضع جرائد جديدة ، واظهر استعداداً لسماع آراء المعارضة والشباب الذين قدموا اليه المذكرات والمقترحات مما أعطى انطباعاً واضحاً بأنه ينبغى الاستناد الى جهات شعبية والتعاون مع عناصر لم تكن الحكومات السابقة تتودد اليها [46].

وخلال عهد هذه الحكومة استلمت الدولة الليبية مطارى غدامس وغات الواقعين في الجنوب الليبي من السلطات الفرنسية . كما تم خلال عهد هذه الحكومة مشاركة ليبيا في تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية خلال حضور وفد ليبيا مؤتمر القمة الافريقي الأول بأثيوبيا [47].

---

[44]- نيكولاى بروشين : المرجع السابق ، ص 507 .
[45]- عبدالمنعم البيه : المرجع السابق ، ص ص 312 ، 313 .
[46]- مجيد خدورى : المرجع السابق ، ص 356 .
[47]- سالم الكبتى : المرجع السابق ، ص 1447 .

اما فيما يخص التطورات والانجازات التى حدثت في الجيش الليبي خلال حكومة فكينى : هو ميلاد سلاح الجو الليبي ، فقد تم انشاء سلاح الطيران الملكى الليبي عام 1963م .[48] وتسلمت حكومة فكينى في شهر أغسطس 1963م طائرتى تدريب نفاثتين طراز T-33 من أصل أربع طائرات وطائرة نقل c.47 من أصل ست طائرات ، وطائرتى هليو كوبتر . وشهد عام 1963م قيام الطيارين الليبيين بإجراء تدريباتهم الأولى على إطلاق النيران من الجو .

وفى يوم 22 – 8 – 1963م جرى فى قاعدة ويلس الامريكية بطرابلس احتفال رسمى تم خلاله تسليم الطائرات الامريكية المهداه لليبيا ، بالاضافة الى تسليم جزء من القاعدة المذكورة للحكومة الليبية لإستعماله من قبل السلاح الجوى الليبي الوليد .[49]

ويشير السفير الامريكي في ليبيا (لايتنر) الذى حضر نيابة عن الجانب الامريكي في قاعدة ويلس في طرابلس والقى بيان الحكومة الامريكية بهذه المناسبة ان الدكتور فكينى كان يصر على أن يتضمن (الإعلان المشترك) بشأن هذا الموضوع عبارة يفهم منها أن هذا التسليم هو خطوة أولى على طريق تسليم القاعدة المشتركة بالكامل لليبيا وكيف أن الجانب الامريكى رفض استخدام هذه العبارة المقترحة من الدكتور فكينى ، وكيف انتهى الأمر على عدم إصدار إعلان مشترك حول الموضوع عداء الإشارات التى حدثت في خطاب السفير الامريكي ووزير الدفاع الليبي سيف النصر عبدالجليل حول ميلاد سلاح الجو الليبي وتخصيص جزء من هذه القاعدة المشتركة لسلاح الجو الليبي .[50]

---

[48]- سالم الكبتى : المرجع السابق ، ص 1447 .
[49]- نفس المرجع ، ص 1449 .
[50]- محمد يوسف المقريف : المرجع السابق ، ص ص 243-246 .

اما تعداد الجيش الليبي خلال حكومة فكينى فإنه بلغ حوالى 6000 جندى دون قوات الاحتياط ، أما بالنسبة لقوات الأمن التى تخضع لقيادة الفريق بو قويطين تبلغ قوتها نحو 11000 شخص ، وهى قوة فعالة ومن المرجح أن تكون قادرة على التعامل مع أية اضطرابات داخلية .[51]

وعن علاقات ليبيا الخارجية في ظل هذه الحكومة يمكن تلخيصها في ثلاث مناسبات كان بها فكينى خارج ليبيا في فترته القصيرة في رئاسة الوزراء الأولى رحلته الى دول المغرب العربي
(تونس ، الجزائر ، المغرب) مع نهاية شهر أغسطس 1963م للتأكيد على قوة العلاقات العربية لدول المغرب العربى .[52] والثانية في شهر سبتمبر 1963م عندما ترأس وفد ليبيا لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وبعد ذلك التقى الرئيس الامريكي كندى في الثلاثين من ذلك الشهر ومطالبته أياه بدعم الاقتصاد الليبي متخذاً من القاعدة الامريكية في طرابلس ذريعة جيث ذكر أن ليبيا تواجه مشكلة بسبب وجود هذه القاعدة ، على الرغم من ذلك فإن الرئيس الامريكي ذكر بإن ليبيا الآن دولة نفطية ولاتحتاج مساعدات أمريكية .[53] والرحلة الثالثة لرئيس الوزراء الليبي كانت الى القاهرة في النصف الأول من يناير 1964م لحضور القمة العربية الخاصة بدعم القضية الفلسطينية ، ويبدو واضحاً موقف الحكومة من دعم القضية الفلسطينية .[54]

اما بخصوص الحليف القوى للدولة الليبية آنذاك وهى بريطانيا يمكن ترك أنطباع واضح عن علاقة الحكومة بها من خلال ماذكره المسؤولون البريطانيون من أن المناخ في ليبيا أصبح أقل تشجيعاً منذ تغيير الحكومة وقدوم فكينى .[55]

---

[51]- المرجع السابق ، ص 231 .
[52]- سالم الكبتى : المرجع السابق ، ص 1349
[53]- وهبى البورى : المرجع السابق ، ص 247 .
[54]- سامى حكيم : المرجع السابق ، ص ص 305،306 .
[55]- محمد يوسف المقريف : المرجع السابق ، ص 611.

ثالثاً : التحديات :-

هناك العديد من التحديات التى واجهت حكومة فكينى في عملها وسياساتها ويمكن حصرها في ثلاث نقاط رئيسية :-

1- تحديد عاصمة الدولة الموحدة .

2- مواجهة المعارضة البرلمانية .

3- تحديات سلطات الأمن .

ونتحدث عن هذه التحديات بشكل مفصل كالتالي :-

1- تحديد عاصمة الدولة الموحدة

أتفقت الجمعية الوطنية التأسيسية التى كان أهم اختصاصاتها كتابة الدستور الليبي على أن يكون لدولة ليبيا الاتحادية عاصمتان هما طرابلس وبنغازي في الدستور الليبي عام 1951م في مادته 188 .[56]

ودرجت حكومات الاستقلال الاولى على التنقل بين مدينتى طرابلس وبنغازي .[57] غير أنه ومنذ عهد حكومة بن حليم 1954 – 1957م .[58] أخذت الحكومات الليبية في الاعتبار إعداد مشاريع بناء بمدينة البيضاء شرق ليبيا لتكون عاصمة الدولة المستقبلية ، وعند وصول حكومة محمد عثمان الصيد 1961

---

[56]- وهبى البورى : المرجع السابق ، ص 225 .
[57]- سالم الكبتى : المرجع السابق ، ص 1210 .
[58]- نفس المرجع ، ص 1403 .

– 1963م . كان معظم الوزارات قد أنتقلت الى مدينة البيضاء ، بالأضافة الى عقد أول دورة برلمانية بالمدينة يوم 6 – 2 – 1962م .[59] ومع مجيء حكومة فكينى 19 – 3 – 1963م كان على رئيسها إجاد حل لهذه المعضلة وهذا التحدى اذا ما قام بإلغاء النظام الاتحادى الفيدرالى للدولة فعليه أن يحدد مدينة واحدة لتكون عاصمة للدولة الموحدة في مشروع تعديلاته الدستورية غير أن فكينى لم يشر في التعديلات التى أقرها البرلمان الليبي وصدر بموجبها مرسوم ملكى كما سبق واشرنا في موضوع إلغاء النظام الاتحادى لامن قريب أو بعيد لموضوع عاصمة الدولة . فكيف استطاع فكينى إجتياز هذا التحدى ؟

من المعروف إصرار الملك إدريس السنوسي على مشروع البيضاء عاصمة وحيدة للدولة الموحدة ، وشاركه في موقفه بطبيعة الحال عدد من المسؤولين واعضاء البرلمان البرقاويين ، ونتيجة لبعض الاقاويل والاشاعات التى تفيد بمعارضة فيكنى لمشروع مدينة البيضاء عاصمة للدولة ، وجعل المبانى الجديدة بها مدينة جامعية [60] ، قاطع عدد من أعضاء البرلمان البرقاويين جلسة مجلس النواب المزمعة يوم 8 – 4 – 1963م مما أدى الى عدم انعقادها بسبب عدم اكتمال النصاب لها . وذلك تأجلت الجلسة الي يوم 14 – 4 – 1963م وهو موعد تقديم الحكومة لمشروعها لمجلس النواب كما أسلفنا سابقاً . وخلال هذه الايام بين الموعدين السابقين حدثت مناورات سياسية ومساومات بين رئيس الحكومة ونواب برقة في مساندتهم لمشروع التعديلات الدستورية مقابل مشروع مدينة البيضاء عاصمة للدولة ، وبذلك تحصلوا على تعهد من فكينى بعدم التخلى عن مشروع البيضاء في الوقت الحاضر على الاقل .[61]

وبذلك استطاع فكينى أن يمرر مشروعه بخصوص التعديلات الدستورية وتوحيد البلاد بموافقة البرلمان بالإجماع وبكل سلاسة . وهكذا تخلص فكينى من هذا التحدى الذى كان عقبه في طريق مشروعه الخاص بالتعديلات الدستورية من خلال المناورات السياسية وكان هذا الموضوع مثار خلاف بين الملك ورئيس وزرائه . وكان أحد مطالب فكينى أثناء لقائه بالملك يوم 11 – 12 – 1963م هو عدم إدخال أى تعديل على

---

[59]- بشير السنى : المرجع السابق ، ص 114 .
[60]- وهبى البورى : المرجع السابق ، ص 226 .
[61]- بشير السنى : المرجع السابق ، ص 139 .

الدستور الجديد على الأقل قبل مرور عامين ومن المرجح إن ذلك بسبب عدم التطرق الى موضوع العاصمة في الوقت الحاضر ، وسقطت حكومة فكينى دون أن يتمكن فكينى من نقل الوزارة من البيضاء الى طرابلس أو أن يفعل شيئاً بالنسبة لمشروع البيضاء كعاصمة .[62]

2- مواجهة المعارضة البرلمانية :-

كان التحدى الآخر الذى واجهته حكومة فكينى هو المعارضة البرلمانية ، ويذكر سامى حكيم بخصوص العقبات التى واجهتها حكومة فكينى (... وتفتحت الدنيا على شيء جديد غير مألوف ، فكان لابد أن تقوم العقبات في وجه هذه الوزارة التى لاتستند إلى هيئة أو مجموعة من النواب فتكتلت ضدها كل الجماعات التى رأت في خطة رئيسها خطراً عليها وعلى مصالحها .)[63]

ويذكر وهبى البورى بعد مدحه لرئيسها (... غير ان الوزارة الجديدة لاتستطيع السير بعملها بعيداً عن المؤامرات والدسائس التى ستلتف حولها ، اللهم إلا إذا وضع الملك ثقته الكاملة في الوزارة وساندها والإ فسيكون مصيرها كمصير الوزارات التى سبقتها .)[64]

وبرزت المعارضة لحكومة فكينى داخل البرلمان أثناء انتخابات الترشح لرئاسة مجلس النواب وذلك خلال الدورة البرلمانية في يوم 6 ديسمبر 1963م والتى تم فيها التصويت على رئيس مجلس النواب وتنافس فيها كل من محمد عثمان الصيد رئيس الحكومة السابقة وهو مرشح المعارضة ، ومفتاح عريقيب مرشح الحكومة . والتى فاز فيها مرشح الحكومة بفارق صوت واحد على مرشح المعارضة . وهنالك أتهم الصيد الحكومة بعدم الحياد وإنها ضغطت على بعض النواب .[65]

---

[62]- محمد يوسف المقريف : المرجع السابق ، ص 330 .
[63]- سامى حكيم : المرجع السابق ، ص 303 .
[64]- وهبى البورى : المرجع السابق ، ص 237 .
[65]- محمد عثمان الصيد : محطات من تاريخ ليبيا ، أعدها للنشر طلحة جبريل ، ط (1) ، الرباط ، 1996م ، ص 271 .

وهنا يجب أخذ كلام الصيد في هذه الحادثة بكل حذر ؛ كونه غريم فكينى وسبق أن ترأس الحكومة السابقة له ، وقد كانت بينهما عدة اتهامات لبعضهم البعض في عدة مناسبات [66].

وفى عقب هذه الانتخابات مباشرة طلب فكينى من الملك إقالة مناصرى الصيد وكان أبرزهم منصور المحجوب رئيس جامعة محمد بن على السنوسي الاسلامية وقائد الأمن محمود بوقويطين اللذان ألقيا بثقليهما في المعركة الانتخابية ، فوافق الملك على تنحية منصور المحجوب ، أما محمود بوقويطين فظل في مركزه .[67]

ويتضح أن عدد من النواب البرقاويين صوتوا ضد مرشح الحكومة مفتاح عريقيب كاحتجاج على سياسة فكينى تجاه موضوع مدينة البيضاء وعزمه نقل الحكومة الى طرابلس .[68] ويبدو أن الثقة بين برلمانى برقة وفكينى لم تكن على ما يرام .

3- تحديات سلطات الأمن :-

كان هذا التحدى الأخير هو الذى أسقط حكومة فكينى ، ومن المعروف إن هناك خصومات بين رئيس الحكومة والفريق محمود بوقويطين القائد العام للأمن ، وكان هذا الرجل في المناصب الأمنية والعسكرية لمدة أحد عشر سنة سابقة ومصدر ثقة الملك أدريس السنوسي : وهناك عدة دوافع سببت هذه الخصومات ويرجع سامى حكيم إن سبب هذه الخصومات مطالبات مالية كان يلح عليها القائد العام للأمن لقاء ما يؤديه لهذه الحكومة من خدمات .[69] ولاندرى صحة هذه الرواية من عدمها ، غير أنه من المؤكد إن هذه الخصومة برزت في مسألة مساندة قائد الأمن لمرشح المعارضة في رئاسة مجلس النواب كما سبق واشرنا .

على أيه حال تكشفت هذه التوترات والخصومات بشكل واضح في مسألة مظاهرات الطلاب في مدينتى بنغازى وطرابلس ، والتى أدت الى سقوط هذه الحكومة .

66- نفس المرجع ، ص ص 264 - 269 .
67- سامى حكيم : المرجع السابق ، ص ص 204،205 .
68- محمد يوسف المقريف : المرجع السابق ، ص 331 .
69- سامى حكيم : المرجع السابق ، ص ص 303،304 .

وذلك عندما سافر رئيس الحكومة رفقه الوفد الليبي الذى ترأسه ولى العهد الأمير الحسن الى القاهرة لحضور مؤتمر القمة العربية في يناير 1964م . الذى عقد مساندة لدولة الأردن وفلسطين ، فقد كان العدو الاسرائيلي يريد تحويل مجرى نهر الأردن ، وفي تلك الأثناء وخلال هذا الجو المشحون خرجت مظاهرات طلابية صاخبة انطلقت نداءاتها تأييداً لفلسطين .[70] وذلك يومى 13،14 يناير 1964م في مدينة بنغازى ، ورغم العواطف النبيلة لهؤلاء الطلاب إلا أنهم لم يتحصلوا على أذن وترخيص من الأمن وذلك بموجب انظمة البلاد وقوانينها ، فتصدى رجال الشرطة في بنغازى للمتظاهرين ، وامام هذا التوتر انفلتت الامور واطلق رجال الشرطة النار على المتظاهرين فقُتل ثلاثة طلاب وجرح آخرون ، وهناك هاج الشعب وهاجم مراكز الشرطة ، وجرح عدد من رجال الشرطة ، ولما سمع طلاب مدينة طرابلس بذلك خرجوا في مظاهرات تأييداً لطلاب مدينة بنغازى . وامام هذا التطور الخطير طالب بعض الوزراء أن تقدم الحكومة أستقالتها ، لكن منصور بن قداره رئيس الوزراء بالنيابة (وهو صهر فكينى) أصر على بقاء الحكومة ريثما يعود الدكتور فكينى من القاهرة ، وامام هذه الأحداث أخذ مجلس الوزراء قراراً بتشكيل لجنة وزارية للسفر فوراً الى بنغازى للتحقيق في ماهية الحوادث التى جرت هناك .[71]

وفى وسط هذا الجو المكفهر عاد فكينى يوم 19 يناير وذهب على وجه السرعة مساء ذلك اليوم الى طرابلس . وفى اليوم التالي 20 يناير أذع بياناً على الشعب وعد فيه بالتحقيق في أمر أطلاق النار ، ووعد في هذا الخطاب أمام المتظاهرين المجتمعين بأن تأخذ العدالة مجراها بالنسبة لأحداث بنغازى وطالب المتظاهرين بالهدوء وبالفعل قررت الحكومة إيقاف بعض ضباط الأمن المتهمين بالاعتداء على الطلبة وإحالتهم الى القضاء للاقتصاص . وهنا تصدى محمود بوقويطين القائد العام للأمن لرئيس الحكومة انتصاراً لرجال الشرطة الذين قاموا بواجبهم الرسمى ورأى في النظر بشؤون الشرطة أمراً يعود اليه بصفته قائداً عاماً .[72]

---

[70]- سامى حكيم : المرجع السابق ، ص ص 305،306 .
[71]- مجيد خدورى : المرجع السابق ، ص 357 .
[72]- نفس المرجع ، ص 358 .

ورأى بوقويطين فى هذه الحادثة خطراً على الأمن العام وعلى نظام الحكم نفسه ووقف في وجه رئيس الحكومة يعارضه . فذهب فكينى الى الملك طالباً عزل بوقويطين من منصبه . ومن المعروف عن بوقويطين إنه رجل أمضى طوال حياته فى خدمة بلاده وملكه . وقد وضع طلب فكينى الملك إدريس فى مأزق حرج فوعد رئيس حكومته ان ينظر فيه خلال يوم أو يومين . لكنه فى اليوم التالى أخبر رئيس حكومته برفض طلبه فأرسل فكينى استقالته وقبلها الملك في الحال يوم 22 يناير *1964م .[73]

وتعد هذه الاستقالة الوحيدة في تاريخ حكومات المملكة الليبية المرتبطة بسبب الاستقالة .[74] كذلك تعد الاستقالة الوحيدة في الحكومات الليبية آنذاك التى تعاطف معها الشعب الليبي وخرج في مظاهرات ؛ إذ أن عامة الشعب أعتبرت الاستقالة احتجاجاً على تصرف الشرطة تجاه المتظاهرين .[75]

---

[73]* بعد خروج فكينى من رئاسة الحكومة عاش بقية حياته على هامش الحياة السياسية حتى توفى عام 1994م : سالم الكتبي ، المرجع السابق ، ص 1548 .

[?]- مجيد خدورى : المرجع السابق ، ص ص 359،358 .

[74]- سامى حكيم : المرجع السابق ، ص 301 .

[75]- مجيد خدورى : المرجع السابق ، ص 359 .

واخيراً يمكن لنا أجمال الحديث عن حكومة فكينى في النقاط التالية :-

- أنها الحكومة الوحيدة التى يترأسها شاب فى عهد حكومات المملكة الليبية فقد كان عمر فكينى عند توليه رئاسة الحكومة ثمان وثلاثون عاماً .
- أعتمدت هذه الحكومة في تشكيلها على العناصر المثقفة والمتعلمة فى أغلب أحوالها . وقد أبقى فكينى على العديد من الوزراء من الوزارة السابقة وخصوصاً ذوى المؤهلات العلمية .
- كانت حكومة فكينى هى الحكومة السادسة في تاريخ حكومات المملكة الليبية وتعد فترة بقائها فى الحكم من الفترات القصيرة ولم تكن أقل منها سوى حكومة الساقزلى التى استمرت لمدة شهرين فقط أما حكومة فكينى فقد استمرت لمدة عشرة أشهر .
- من أهم انجازات هذه الحكومة إلغاء النظام الاتحادى الفيدرالي وتوحيد ليبيا فى دولة واحدة .
- أستطاعت هذه الحكومة تأميم المصارف الليبية وأن تفرض سيطرتها على المصارف الاجنبية وتحول أغلب أسمائها الى أسماء ليبية .
- رفعت هذه الحكومة أجور العمال بصفة عامة واهتمت بشؤونهم وتم خلال وجود هذه الحكومة إعادة تنظيم الاتحاد الوطنى لنقابات العمال .
- رافق وجود هذه الحكومة انطلاق الحقبة النفطية في ليبيا التى أبتدأت منذ عام 1963م واستلمت هذه الحكومة العائدات النفطية وتغير الميزان التجارى في ليبيا لأول مرة فى تاريخها .
- أعطت هذه الحكومة بعض الحريات للشعب مثل حق المرأة في الانتخابات العامة ، واعطاء تراخيص جديدة لعدد من الصحف وإعطاء حق التعبير بحرية أكثر .
- تعد هذه الحكومة حكومة تقدمية حيادية متحررة .
- واجهت هذه الحكومة العديد من التحديات وإن استطاعت أن تتخلص من معظمها مثل المعارضة البرلمانية ومسألة عاصمة الدولة ، الأ إنها أصطدمت بالتحديات الأمنية ، وكان لخصومه رئيس الوزراء مع القائد العام للأمن الأثر البالغ فى نهاية حقبة هذه الحكومة .

قائمة المصادر والمراجع

اولاً : الوثائق المنشورة

(1) الكبتى ، سالم : ليبيا مسيرة الاستقلال (وثائق محلية ودولية) ، ج (3) ، ط (1) ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، دار الساقية ، بنغازى ، 2012م .

ثانياً : المذكرات

(1)البورى ، وهبى : ذكريات حياتى ، ط (1) ، دار الكتب الوطنية ، بنغازى ، 2013م .

(2)الصيد ، محمد عثمان : محطات من تاريخ ليبيا ، أعدها للنشر طلحة جبريل ، ط (1) ، الرباط ، 1996م .

(3)المنتصر ، بشير السنى : مذكرات شاهد على العهد الملكى ، ط (2) ، دار الكتب الوطنية ، بنغازى ، 2012م .

(4)بن حليم ، مصطفى : صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي (مذكرات رئيس وزراء ليبيا الاسبق) ، ط (5) ، الهانى ، لندن ، 1992م .

ثالثاُ : الرسائل العلمية

(1)أبو شهيوه ، مالك محمد عبيد : النظام السياسي في ليبيا في الفترة مابين 1951 – 1969م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1977م .

رابعاً : الكتب العليمة

(1)البيه ، عبدالمنعم : النقود والمصارف – مع دراسة تطبيقية لهما فى ليبيا ، ط (2) ، منشورات الجامعة الليبية ، كلية الاقتصاد والتجارة ، بنغازى ، 1970م .

(2)العقاد ، صلاح : ليبيا المعاصرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، المطبعة الفنية ، القاهرة ، 1970م .

(3)المقريف ، محمد يوسف : ليبيا بين الماضى والحاضر ، (صفحات من التاريخ السياسي دولة الاستقلال 1963 – 1969م) ج (2) ، ط (1) ، مكتبه وهبه ، القاهرة ، 2006م .

(4)بن حليم ، مصطفى : ليبيا إنبعاث أمة وسقوط دولة ، ط (1) ، منشورات الجمل ، كولونيا المانيا ، 2003م .

(5)بوعلجيه ، محمد الهادى عبدالله : كفاح الشعب الليبي من أجل الاستقلال والوحدة 1939 – 1963م ، ج (1) ، دار ومكتبة الشعب ، مصراته ، 2012م .

(6)حيكم ، سامى : حقيقة ليبيا ، ط (2) ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1970م .

(7)خدورى ، مجيد : ليبيا الحديثة دراسة في تطورها السياسي ، (ت) نقولا زياده ، (م) ، ناصر الدين الاسد ، دار الثقافة ، بيروت ، 1966م .

(8)معاطى ، أسمهان ميلود : التأثيرات النفطية على البنية الاجتماعية في ليبيا 1955 – 1969م ، ط (1) ، المركز الوطنى للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس ، 2004م .

خامساً : الكتب المترجمة

(1)بروشين ، نيكولاى إيليتش : تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م ، (ت . ق) عماد حاتم ، ط (2) ، دار الكتب الجديدة المتحدة ، بيروت ، 2001م .